

Distr.: General
16 July 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والسبعين

حماية حيز المحيطات لأجيال الحاضر والمستقبل

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب، باسم حكومة مالطة، ووفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند
معنون "حماية حيز المحيطات لأجيال الحاضر والمستقبل" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة
والسبعين للجمعية العامة.

ووفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، أرفق بهذه الرسالة مذكرة إيضاحية لطلب حكومتي
(انظر المرفق).

(توقيع) كارميلو إنغوانيس

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

مذكرة إيضاحية

- ١ - إن الاقتراح الذي قدمته مالطة في عام ١٩٦٧ إلى الجمعية العامة بشأن قانون البحار كان من بين أهم أهدافه معالجة المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات وفق نظرة شمولية تخدم مصالح أجيال الحاضر والمستقبل. وقد حظي هذا الهدف بدعم واسع النطاق ويتجلى ذلك في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، حيث أعربت الدول الأطراف أنها تدرك أن مشاكل حيز المحيطات وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل، وفق نهج متكامل.
- ٢ - وتبقى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، المعروفة بدستور المحيطات، هي حجر الزاوية في النظام العالمي لإدارة المحيطات. فقد أرسيت الاتفاقية نظاماً قانونياً ييسر التواصل على الصعيد الدولي ويشجع على الاستخدامات السلمية للمحيطات، وعلى استغلال خيراتها بإنصاف وكفاءة، وحماية وصون البيئة البحرية وحفظ الموارد الحية. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من أحكام الاتفاقية - بعدد مدهل من الدول الأطراف بلغ ١٦٨ دولة - إنما هي تجسيد للقانون الدولي العرفي.
- ٣ - وإذا كانت الاتفاقية تسلم، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بأن المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات يتعين النظر فيها ككل، فإن أحكامها العامة لا تكفل فعلياً التعامل مع المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات وفق طريقة متكاملة. وقد استُكملت الاتفاقية بالعديد من الصكوك القانونية القيمة التي اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وهذه العملية، وإن كانت تساهم إلى حد بعيد في النظام العالمي لإدارة المحيطات من مختلف جوانبه، فهي تتناول القضايا المتعلقة بحيز المحيطات حسب القطاعات كل على حدة. وعلاوة على ذلك، تركز معظم المناقشات الجارية في المنظمات الدولية الأخرى غير الأمم المتحدة على تنفيذ أحكام الاتفاقية مجزأة حسب القطاعات المخصصة التي تدخل في نطاق ولايتها.
- ٤ - وهذا النهج تجزئي بطبيعته ويُعقد من مأمورية معالجة المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات ككل، ومن ثم فهو يعوق مسعى وضع نظام عالمي فعال ومستدام لإدارة المحيطات. ولمعالجة ظاهرة التجزئة هذه، سلم المجتمع الدولي، في صكوك شتى، بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل في معالجة المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات وفق منهجية متعددة القطاعات والتخصصات، يطبعها الاتساق والتكامل.
- ٥ - ولذلك فإنه من الضروري وضع استراتيجية عالمية متكاملة، تحت إشراف الجمعية العامة، لاستعراض ودراسة النهج التجزئية المتبعة حالياً في نظام إدارة المحيطات، ولإسداء المشورة للجمعية العامة بشأن ترشيد هذه الجهود وتنسيقها.
- ٦ - إن حكومة مالطة تقترح أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينظر في إمكانية إنشاء آلية أو هيئة مناسبة يكون بإمكانها أن تنظر، بالتشاور مع المبعوث الخاص المعني بالمحيطات، في العمل القيم والمهم الذي تضطلع به الأجهزة والبرامج المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارج إطار الأمم المتحدة، كما يكون بإمكانها أن تنسق هذا العمل، لكي تقدم توصيات تعرض من خلالها خيارات على الجمعية العامة بشأن كيفية وضع استراتيجية عالمية لضمان النظر فعلياً في جميع المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات ككل، وللدفع قدماً نحو إقامة نظام عالمي أكثر استدامة وفعالية لإدارة المحيطات لما فيه مصلحة أجيال الحاضر والمستقبل.